الكفاح الكردي من أجل الحقوق والأرض

دمشق – تستعد القوات التركية للتوغل في شمال شرق سوريا بعد أن بدأت القوات الأميركية إخلاء المنطقة في تحول مفاجئ في سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب قوبل بانتقاد واسع في واشنطن ووُصف بأنه غدر بالأكراد، حلفاء الولايات المتحدة.

أعادت هذه التطورات تسليط الضوء على الأكراد في منطقة الشرق الأوسط، والذين يتواجدون أساسا في سوريا والعراق وتركيا وإيران، وكفاحهم التاريخي الذي يختلف من دولة إلى أخرى في خطوطه العريضة لكن يلتقي حول فكرة الحقوق والأرض، والحلم بـ"كردستان الكبرى".

وبينما يبدو ذلك الحلم الموحد بعيدا، حصل أكراد العراق على الحكم الذاتي لكنهم فشلوا في تحقيق الاستقلال. وكان أكراد سوريا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق خطوة الحصول على الحكم الذاتي، إلا أن العملية الأخيرة تقلب كل المعادلات، فيما يبقى أكراد إيران تحت سيف القمع المسلط، ويحسب أغلب أكراد تركيا على حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا "إرهابيا".

■ التاريخ

● تتحدث الأقلية الكردية، وأغلبها من المسلمين السنة، لغة مرتبطة بالفارسية ويعيش أغلب أفرادها في مناطق جبلية على امتداد الحدود في أرمينيا والعراق وإيران وسوريا وتركيا. وثارت النزعة القومية الكردية في تسعينات القرن التاسع عشر عندما كانت الإمبراطورية العثمانية في أيامها الأخيرة.

ووعدت معاهدة سيفر لعام 1920 الأكراد بالاستقلال. وبعد ثلاث سنوات مزق كمال أتاتورك المعاهدة. وقسمت معاهدة لوزان لعام 1924 الأكراد على الدول الجديدة في الشرق الأوسط.

■ سوريا

● قبل الانتفاضة السورية عام 2011 كان الأكراد يمثلون ما بين ثمانية وعشرة بالمئة من السكان. وحرمت الدولة البعثية، التي تمجد القومية العربية، الآلاف من الأكراد من حق المواطنة ومنعتهم من استخدام لغتهم وقلصت نشاطهم السياسي.

وأثناء الحرب ركز الرئيس بشار الأسد على سحق المعارضين العرب السنة بالأساس بمساعدة روسيا وإيران وغض الطرف عن المقاتلين الأكراد.

وتعتبر القوات الكردية من أكبر الفائزين في الحرب فسيطرت على نحو ربع مساحة البلاد وهي مناطق غنية بالنفط والمياه والأراضي الزراعية. وقال الأسد إنه سيستعيد شمال شرق البلاد لكن الجانبين أبقيا على بعض قنوات الاتصال مفتوحة.

وتنامى نفوذ المقاتلين الأكراد بانضمامهم إلى القوات الأميركية في استعادة أراض من تنظيم الدولة الإسلامية.

ووفر نشر القوات الأميركية مظلة أمنية ساعدت في توسيع نطاق النفوذ الكردي لكن واشنطن تعارض خطط الأكراد للحصول على الحكم الذاتي.

ويقول الأكراد إنهم لا يسعون للانفصال بل لحكم ذاتي في إطار الدولة السورية. ويخشون هجوم تركيا التي ترى أن وحدات حماية الشعب الكردية تشكل تهديدا على امتداد حدودها.

وأعلنت الإدارة الكردية في شمال سوريا حالة "التعبئة العامة" في شمال وشرق البلاد.

■ تركيا

● يشكل الأكراد نحو 20 بالمئة من السكان.

وحمل حزب العمال الكردستاني السلاح ضد الدولة عام 1984 وشن تمردا للمطالبة بالحكم الذاتي في الجنوب الشرقي الذي تقطنه أغلبية كردية. ومنذ ذلك الحين قتل أكثر من 40 ألف شخص في الصراع.

وألقي القبض على عبدالله أوجلان زعيم الحزب في عام 1999 وجرت محاكمته وحكم عليه بالإعدام. وخفف الحكم إلى السجن مدى الحياة بعد أن ألغت تركيا عقوبة الإعدام.

وألغى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قيودا على اللغة الكردية. وأجرت الحكومة محادثات مع أوجلان، المسجون في جزيرة قرب إسطنبول، عام 2012 لكنها انهارت وتجدد الصراع.

وتصنف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية.

وشن الجيش التركي ضربات متكررة على أهداف في المنطقة الكردية العراقية قرب معقل حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل.

وقال أردوغان إنه سيسحق وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا التي تعتبرها أنقرة فرعا لحزب العمال الكردستاني، وأرسل قوات إلى شمال سوريا لمهاجمة المقاتلين الأكراد وإجبارهم على التقهقر.

■ العراق

● يشكل الأكراد ما بين 15 و20 بالمئة من السكان يعيش أغلبهم في محافظات إقليم كردستان العراق الثلاث بشمال البلاد.

وحصلت المنطقة على حكم ذاتي عام 1991 ولها حكومتها وقواتها المسلحة لكنها لا تزال تعتمد في الميزانية على حكومة بغداد.

وعندما اجتاح داعش جزءا من شمال العراق، استغل الأكراد انهيار السلطة وسيطروا على كركوك، المدينة المنتجة للنفط التي يعتبرونها عاصمتهم الإقليمية القديمة.

وفي ظل دعم أميركي، هزمت القوات العراقية ومقاتلو البيشمركة الكردية تنظيم الدولة الإسلامية.

ونظم أكراد العراق استفتاء على الاستقلال في 2017 أتى بنتائج عكسية وأثار أزمة إقليمية في ظل معارضة بغداد وقوى أخرى بالمنطقة.

وأثار الاستفتاء ردا عسكريا واقتصاديا من بغداد التي استردت منطقة كانت قوات كردية تسيطر عليها منذ عام 2014.

■ إيران

● يشكل الأكراد نحو 10 بالمئة من السكان. في عام 2011، تعهدت إيران بتكثيف العمل العسكري ضد حزب الحياة الحرة لكردستان وهو فرع لحزب العمال الكردستاني يسعى لحكم ذاتي أوسع في إيران.

وتقول جماعات حقوقية إن الأكراد، يواجهون تمييزا في ظل المؤسسة الدينية الحاكمة.

وأخمد الحرس الثوري الإيراني الاضطرابات الكردية وأصدر القضاء الإيراني أحكاما على نشطاء بالسجن أو بالإعدام. وطالبت القوات المسلحة الإيرانية العراق بتسليم معارضين أكراد انفصاليين متمركزين هناك وإغلاق قواعدهم.

الشارع العراقي يخرج عن صمته

تظاهرات العراق الشيعة ضد حُكم الشيعة

مشهد جديد يرسمه شباب ثائرون ضد المنظومة السياسة والطائفية

دفعت أحزاب الحكم الشيعية بشكل معلن مؤخرا بورقة الطائفية لدغدغة مشاعر المحتجين وذلك في محاولة منها إخماد صوت من يتظاهرون ضد سياساتها والذين هم من الشباب الشيعي. ويأتي ذلك بالتزامن مع تصاعد الحديث عن أن هذه التظاهرات التي تقودها غالبية من الشيعة تريد الإطاحة بحكم الشيعة المتعاظم في العراق منذ عام 2003. ورغم تقديم الحكومة التي يقودها عادل عبدالمهدي حزمة من الإجراءات والوعود فإن الأحزاب الشيعية باتت تساورها أيضا تلك الجملة الشهيرة لرئيس الحكومة السابق نوري المالكي "ما ننطيها" أي بمعنى "إننا لن نعطي الحكم بعد الآن"، بهدف تجاوز عقبة شباب لا يكترث بالوازع الطائفي أو بما ترفعه الأحزاب الدينية من شعارات حكمت العراق قرابة 16 عاما.

زيد بن رفاعة

بغداد – يتحدث البعض عن حُكم الشيعة في العراق، وبأنهم لا يمتلكون تجربة في الحُكم، وذلك بسبب طول المعارضة، خلال الدولتين الأموية والعباسية، وأن خضوعهم للشعور بالمظلومية التاريخي، جعلهم بعيدين عن فن الحُكم، وهذه هي أزمة السلطة في العراق بعد عام 2003.

وكثر الحديث أيضا على أن هناك رجال دين، من خطباء وأئمة جمع، من الشيعة، برزوا يحرضون من على منابرهم على ضرورة الحفاظ على سلطة الطائفة، المحرمة منذ قرون من الزمن، وبعضهم يتوسع في الزمن ليصله إلى أربعة عشر قرناً.

يعتمد ما تقدم من آراء على أن الحُكم العراقي كان سُنياً، لكن هل يُقرر رئيس سُني أن الحكم يكون حُكم الطائفية، وهل استطاعت الأنظمة العراقية، التي وصفت بالسُّنية تدبير السياسة بشكل لا يؤدي إلى الأزمات البليغة التي هيأت للحكم الحالي الديني؟ وهل كانت تلك الأنظمة خالية من مشاركة الشيعة على أعلى المستويات؟ هذا ما ينفيه الواقع، فالشيعة كانوا وزراء ورؤساء وقادة جيش وأمن ومخابرات وقيادات حزبية عُليا، في العهد البعثي.

لكن هؤلاء الشيعة لم يكونوا يمثلون الطائفة الشيعية، مثلما لا يمثل رئيس الجمهورية الطائفة السنية، بل الكل يمثل حزبه، فكيف أصبح ذلك النظام سُنيا؟ ينطبق هذا على النّظام الحالي، فالسلطة أصبحت بيد الأحزاب الدينية الشيعية، مع مشاركة القوى السنية، والتي هي حزبية أيضاً، كالحزب الإسلامي، الذي يُمثل الإخوان المسلمين بالعراق، فيصعب دمج هذا الحكم بالشيعة، فلو كان كذلك ما ثار الشيعة أنفسهم عليه، في التظاهرات الأخيرة، وما قامت السلطة أو من ينوب عنها بإطلاق النّار على المتظاهرين من أبناء الشيعة؟

إن حكاية أن يكون الحكم للطائفة بالمطلق هذا رأي غريب، فمَن يحكم هم أفرادا من تلك الطائفة التي لا تسمح بمنافسة سوى من الطائفة نفسها. بل إن الطائفة في الكثير من الأحيان تصبح هدماً للحاكمين منها، وهذا ما يُعبر عنه واقع الحال. أما القول إن الشيعة لا يصلحون للحكم أو السنة أهل حُكم، فهذا الرأي هو الآخر لا يمت للواقع بصلة، ففن السياسة الذي تجلى في الكثير منه رئيس الوزراء نوري سعيد، الذي قُتل في يوم 14 يوليو 1958، لم يأتيه من الطائفة السُّنية إنما من اعتبار شخصي وسياسي، كذلك خيبة إبراهيم الجعفري ونوري المالكي وحالياً عادل عبدالمهدي لا تتصل بخيبة شيعية، وإنما بخيبة حزبية وشخصية.

كانت الدولة العثمانية سُنية، وتدرب السنة على الحُكم من خلالها، لكن قرينتها هي الدولة الصفوية الشيعية، فلماذا لم يتدرب الشيعة على السلطة من خلالها؟ لكن علينا أن نفرز شيئا مهما في الموضوع، وهو الاختلاف بين المتديّن الشيعي وغير المتدين، فالأول، في الكثير من الأحيان، يكون مقلداً للمرجع الشيعي، أي رجل الدين المجتهد، ويأخذ بمشورته ونصيحته، وهذا ليس له غير مصلحة مرجعيته وطائفته، فلا يعنيه الوطن والمواطن، إنما الوطن عنده على مدى أتباع المذهب داخل البلاد وخارجها، فتقيد ذلك السياسي، الذي يحاول أن يأخذ شعبيته وشرعيته من المجتهد، لا يسفر عن سياسة صائبة، والحال ممكن أن يكون أيضاً في السياسي السّني المتدين، أو المنضم إلى حزب ديني، مثلما حدث بمصر، فلم يكن محمد مرسي هو الحاكم الفعلي، إنما كان المرشد ومكتب الإرشاد للإخوان المسلمين هما اللذان يسيران سياسة البلاد.

كان خروج الشباب الشيعة ضد حكم الأحزاب الدينية الشيعية مؤخرا، وضد فساد رجال الدين، أمرا لافتاً للنظر، وعلى مَن اعتقد بُحكم الطائفة أن يدرس هذه التجربة، فستظهر له أن الناس أمام مصالحهم لا يفكرون بكهرباء شيعية وأخرى سنية، أو خدمات سنية وأخرى شيعية، كذلك لا يسكت المسلمون أو المسيحيون على الحاكم المسلم أو المسيحي الظالم، لأن الدين والمذهب لا يستران عورة السلطة، ولا يبدو الدين والمذهب حاجزاً أمام مطالب الناس بتلبية حاجاتهم.

تحاول القوى الشيعية السياسية التحبب والتقرب لأبناء طائفتها، لأنهم الرافعة الانتخابية التي ترفعها إلى البرلمان، فأطلقت هذه القوى الإشاعات المؤامرات ضد حكم الشيعة، على الرغم أن الثائرين عليها هم من الشيعة، لذلك أتت بشائعة محاولات إرجاع الحكم السني، وان سقوط هذا النظام سيكون كارثة على الشيعة في حرمانهم من حقوقهم، ومن ممارسة طقوسهم الحسينية. وهذا الافتراء ظهر في الدستور الدائم (2005)، عندما أصروا على وضع الشعائر الحسينية مكفولة بالدستور، بينما ليس من خطر عليها ولا أحد يفكر بمنعها، وكانت تمارس في العهود السابقة، وأن اليوم العاشر من محرم عطلة رسمية منذ أول قيام الدولة العراقية الحديثة، لكن هناك فترات تمنع تلك المواكب بسبب الظرف السياسي، والخطأ يأتي هنا مشتركا من الذي يمنعها ومن الذي يريد استغلالها سياسياً.

> **القوى الشيعية تسعى للتقرب من أبناء طائفتها، لأنهم الرافعة الانتخابية التي ترفعها إلى البرلمان، فأطلقت إشاعات المؤامرات ضد حكم الشيعة**

ما يستخلص من كل هذا أن الشباب الشيعة الذين تعرضوا لرصاص القوى السياسية الشيعية نفسها، لم يفكروا بإسقاط حكم الشيعة، لأنهم يدركون أنهم شيعة والحكم يلزمهم في معاشهم وحياتهم بشكل عام. كذلك هناك المئات من التكنوقراط الشيعة، ولكن ليس لهم انتماء في الأحزاب الدينية الشيعية، وأفضل دليل على ذلك عزل محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي وكان معروفاً باختصاصه، وكذلك نموذج عزل الفريق عبدالوهاب الساعدي، وهو ضابط قدير، وأثبت نجاحاً في ساحات القتال، النجاحات التي كانت تُنسب لميليشيات الحشد الشعبي، والشبيبي والساعدي شيعيان ولكنهما لا ينتميان لحوزة الدعوة أو بدر.

حركة احتجاجية مناهضة للحكومة في العراق

أبرز التطورات

تجمعات عفوية

1 أكتوبر
- خرج أكثر من ألف شخص إلى الشوارع احتجاجا على الفساد والبطالة وسوء الخدمات الحكومية
- أطلقت قوات الأمن الذخيرة الحيّة لتفريق المتظاهرين الذين تجمعوا في ساحة التحرير
- الإبلاغ عن سقوط 5 قتلى

اتساع رقعة التظاهرات

2 أكتوبر
- انتشرت التظاهرات في أنحاء جنوب البلاد
- دعا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر إلى تنظيم «اعتصامات سلميّة» و«إضراب عام»
- فرض حظر التجول في بغداد ومدن أخرى

مواجهات في بغداد

3 أكتوبر
- وقعت صدامات عنيفة عندما تحدّى آلاف المتظاهرين حظر التجوّل
- قُطعت الإنترنت عن نحو 75% من المناطق

الصدر يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة

4 أكتوبر
- انتشرت قوات الأمن بأعداد كبيرة لتطبيق حظر التجوّل، مانعة مجددا الوصول إلى ساحة التحرير
- دعا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر إلى استقالة الحكومة العراقيّة برئاسة عادل عبد المهدي وإجراء انتخابات مبكرة

حصيلة القتلى قاربت الـ 100

5 أكتوبر
- رفع حظر التجول في العاصمة
- بلغت الحصيلة 99 قتيلا ونحو 4 000 جريح

الإعلان عن تدابير اجتماعية

6 أكتوبر
- أعلنت الحكومة سلسلة تدابير اجتماعية تتراوح بين مساعدات الإسكان وتقديم منح إلى شباب عاطلين من العمل
- 104 قتلى، من بينهم 8 من قوات الأمن وأكثر من 6 000 جريح

إقرار القوات الأمنية

7 أكتوبر
- أقرّت القوات العراقية بـ «استخدام مفرط» للقوة
- أعلن رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أن فصائله جاهزة للتدخل لمنع أي «انقلاب أو تمرد» في العراق
- دعا الرئيس العراقي برهم صالح إلى «وقف التصعيد»، وإلى «حوار بين أبناء الوطن الواحد ومنع الأجنبي من التدخل»

الصورة لفرانس برس/أحمد الربيعي

©AFP